

«حزب الوفد» يجهد لتأمين غطاء شرعي للانتخابات السياسي يبحث عن «محرم» رئاسي!

بات رئيس «حزب الوفد» السيد البديوي قاب قوسين أو أدنى من الترشح للانتخابات الرئاسية لمنافسة الرئيس السيسي بشك رمزي، في محاولة لإضفاء طابع تعددي على انتخابات المرشح الأوحد

القاهرة - الأخبار

عبثاً، يحاول الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تجميل المسرحية الانتخابية بـ«منافس» تتم التضحية به في التراجيديا الهزلية التي باتت سمة الاستحقاق الرئاسي، بعد إبعاد الفريق أحمد شفيق طوعاً، والفريق سامي عنان عنوة عن المشهد، وخروج مرشح القوى الثورية خالد علي من المنافسة بأقل الأضرار.

نواب «الوفد» أنفسهم كانوا من بين المتبارين لتأييد السيسي

اكتمال المشهد الانتخابي لم يكن ينقصه سوى «محرم» أو «محلل» رئاسي، على غرار ما قام به الرئيس السابق حسني مبارك في انتخابات عام 2005. ويبدو أن «حزب الوفد»، أعرق الأحزاب المصرية، قرر أن يأخذ على عاتقه تقديم الشخصية الهزلية التي ستقوم بتمثيل هذا الدور. على هذا الأساس، تقدم رئيس «حزب الوفد» السيد البديوي بطلب للجان المتخصصة ليقوم بالفحص الطبي اللازم للترشح للانتخابات الرئاسية، بالتزامن مع اقتراب إغلاق باب الترشح، بعد غد الاثنين، فيما ظهر اسمه للمرة الأولى في التوكيلات الشعبية يوم أمس، في مكاتب

«الشهر العقاري» التي استقبلت ما يزيد على مليون و900 ألف توكيل للرئيس عبد الفتاح السيسي. وعقد «حزب الوفد» اجتماعاً لهيئته العليا على مدار اليومين الماضيين بناءً على تعليمات من جهات سيادية، طلبت الدفع بمرشح صوري أمام السيسي لخلق انتخابات تعددية، ولكي لا تتحول انتخابات آذار إلى استفتاء على شعبية السيسي الذي يلزمه في حال خوضه السباق منفرداً الحصول على ثلاثة ملايين صوت مؤيد من إجمالي عدد الناخبين، وإلا اضطرت لجنة الانتخابات إلى الدعوة إلى جولة إعادة بغضون أسبوعين استجابة للنصوص الدستورية.

وفي ظل ضيق الوقت المتبقي للترشح، والذي يجعل من الصعب تأمين التوكيلات الشعبية اللازمة، يجد «حزب الوفد» - أو بالأصح الجهات السيادية - صعوبة في تأمين التوكيلات البرلمانية من 20 نائباً، كإجراء بديل لضمان قبول التشريع. علاوة على ذلك، فإن «حزب الوفد» الذي يضم، بحسب تصريحات عضو هيئته العليا محمد فؤاد، أكثر من 300 ألف عضو، لن يستطيع على الأرجح جمع التوكيلات الشعبية التي نص عليها الدستور بـ 25 ألف توقيع من 15 محافظة مختلفة، حتى وإن اتسع الوقت أمامه لذلك. فبرغم أقدمية «الوفد»، إلا أن وجوده في الشارع محدود للغاية، كما أن معظم نوابه طلبوا من ناخبهم في دوائرهم أن يحرروا التوكيلات لمصلحة السيسي.

يضاف إلى ما سبق صعوبة تأمين توقيعات 20 نائباً من أصل النواب التسعة والأربعين الذين لم يحزروا توكيلاتهم للسيسي. ولعل ما يضيف المزيد من عناصر الكوميديا السوداء على المشهد الانتخابي، هو أن نواب

«الوفد» أنفسهم، لن يكونوا قادرين على ترشيح رئيس حزبهم، بعدما كانوا من بين النواب المتبارين لتأييد الرئيس السيسي. هذا الأمر، دفع بالسيسي إلى توبيخ عدد من مسؤولي الأجهزة السيادية الذين دعموا التوكيلات الزائفة وعديمة الجدوى.

ومع ذلك، فمن المرجح أن تمارس الجهات السيادية ضغوطاً على النواب غير المبايعين للسيسي، في إطار المساعي المبذولة لإضفاء صيغة أفضل شكلاً من الناحية الدستورية على الانتخابات، فالدفع



مكاتب «الشهر العقاري» ما يزيد على مليون و900 ألف توكيل للسيسي (أ ف ب)

بالسيد البديوي كمرشح خاسر سلفاً - وهو سبق أن أعلن دعمه للسيسي - يشبه ما حدث في انتخابات عام 2005 مع حسني مبارك عندما رشح رئيس «حزب الأمة» أحمد الصباحي للانتخابات الرئاسية، وكان حينها أحد الداعمين لمبارك، لا بل إن أنشطته الانتخابية كانت تدعو إلى تجديد

الديعة للرئيس! وبالرغم من أن العديد من كوادر «الوفد» تعارض المشاركة في العملية الانتخابية، وتحويل الحزب العريق الذي أسسه سعد زغلول، إلى ديكور للعملية الانتخابية، إلا أن البديوي قد

«ثورة 25 يناير»، والتي أدرجت في المرسوم بقانون رقم 133 لسنة 2011، وتنص على تطبيق الاستدعاء كآثر مباشر بمجرد خلع البزة العسكرية لجميع أعضاء المجلس الموجودين في السلطة آنذاك.

والمرسوم واحد من ستة قرارات صدرت بعد أحداث ماسبيرو ومحمد محمود في 2011، وقد اتهم فيها الجيش المصري بالتسبب في قتل المتظاهرين. وكان الهدف من المرسوم الذي أصدره المجلس آنذاك برئاسة المشير حسين طنطاوي ونائبه الفريق عنان، تحصين الجنرالات من المحاكمة أمام القضاء، بعد تسليم السلطة التشريعية لمجلس النواب الذي كان يجري انتخابه، وخاصة أنه

الهدف من المرسوم الذي يحاكم به عنان تحصين الجنرالات من المحاكمة (أ ف ب)



يجد في الترشح للانتخابات فرصة إنهاء لآزمات عدة تواجهه كشخص، ولا سيما أن من شأن هذه الخطوة أن تعيد علاقته بـ«الأجهزة» التي تأثرت كثيراً خلال الفترة الماضية.

وعقد البديوي، خلال اليومين الماضيين، سلسلة اجتماعات مع عدد من مؤيدي موقفه، وطالبهم بالترشح إعلامياً لأسباب ترشحه للانتخابات الرئاسية، مؤكداً على أن الهدف الوحيد هو دعم الدولة المصرية في مواجهة محاولات التشكيك بالعملية الانتخابية بعد انسحاب المرشحين كافة.

ومن المتوقع أن يعقد «الوفد» مؤتمراً في القاهرة لشرح الخطوة وتبويراتها للرأي العام، في وقت صدرت فيه توجيهات للمحطات الإعلامية من الجهات السيادية بدعم الحزب إعلامياً، والتأكيد على حقه في ممارسة دوره السياسي في الدفع بمرشح رئاسي.

لكن البديوي قد يواجه مشكلات قانونية عدة تمنعه رسمياً من الترشح، أبرزها الأحكام القضائية التي صدرت بحقه بالسجن، ولم يتم تنفيذها، بسبب شيكات من دون رصيد، بالإضافة إلى المشكلات التي تواجه مجموعة شركاته.

في هذا الوقت، خرج نائب رئيس الجمهورية الأسبق محمد البرادعي عن صمته، إذ كتب عبر «تويتر» تعليقاً على ما يحدث في «الوفد» أن «من الأكرم ألا نتمسح في طقوس الديمقراطية، ونحولها إلى مسخ، طالما لا نفهم معناها ولا نؤمن بها كنظام حكم»، معتبراً أن «الاستنجاز (دوبلير) لمحاولة إقناع الجمهور بأنهم يشاركون في مشهد ديمقراطي سيؤدي فقط إلى المزيد من السخرية من الأداء والإخراج، سواء داخل صالة العرض أو خارجها. الصديق أفضل للجميع».

سيطرت على أغلب مقاعده جماعة «الإخوان المسلمون». والأخيرة كانت قد تعهدت وفق تصريحات قادتها بمحاسبة المسؤولين كافة عن إراقة الدم المصري، ومن بينهم المجلس العسكري الذي كان في عضوبته عبد الفتاح السيسي مديراً للمخابرات الحربية آنذاك.

في غضون ذلك، كشفت مصادر لـ«الأخبار» أن عنان كان داعماً بقوة للمرسوم الذي يحاكم بموجبه الآن، والذي كان يستهدف توفير محاكمة لائحة للجنرالات أمام القضاء العسكري في حال تصعيد الأمور بعد تسليم الحكم لرئيس مدني. والمفارقة أن المرسوم المذكور لم ينشر في الجريدة الرسمية، ما يعني أنه غير قانوني، وفق قرارات المحكمة الدستورية التي أصدرت، في وقت سابق، قراراً ببطل القوانين والمراسيم والقرارات التي تصدر عن السلطة التنفيذية ولا تنشر في الجريدة الرسمية التي تعتبر مرجعاً قانونياً لكل التشريعات وتعديلاتها. على هذا الأساس، تحدثت مصادر قانونية إلى «الأخبار» عن احتمال لجوء محامي عنان إلى الطعن بدستورية المادة الخاصة باستدعاء أعضاء المجلس العسكري فور خلعهم البزة العسكرية أمام القضاء العسكري، لكنها أشارت إلى أن هذا الأمر سيستغرق وقتاً طويلاً،

سامي عنان يبحث عن «باب الخروج»

مع تلاشي الرهانات على وساطات خارجية لإطلاق سراحه، لا يزال سامي عنان يحاول البحث عن السبيل الكفيلة بإنهاء أزمته، سواء بثغرة دستورية تسحب ملفه من القضاء العسكري إلى المدني، أو بتسوية قد تبعده نهائياً عن المشهد السياسي

القاهرة - الأخبار

لا يزال مصير الفريق سامي عنان مجهولاً. رئيس الأركان المصري الأسبق الذي تجرأ على منافسة الرئيس عبد الفتاح السيسي، في انتخابات الرئاسة، لا يزال قابلاً في أحد مراكز التوقيف العسكرية منذ أربعة أيام، ولا بيانات رسمية تشير، من قريب أو بعيد، إلى وضعه القانوني، أو التهم الموجهة إليه، وذلك بعد توقيفه وإخراجه عنوة من استحقاق كان من المأمول أن يكون سباقاً رئاسياً.

وفي الوقت الذي يواصل فيه المدعي العسكري التحقيق مع عنان، رشحت تسريبات وساطة قانونية تؤدي إلى إنهاء القضية في القضاء العسكري، وسط تسوية تضمن تحييده عن سباق الرئاسة مقابل

تجنّبه المحاسبة التي يتوقع أن تكون قاسية إذا تم تطبيق القانون العسكري بحذافيره.

مع ذلك، كل التسويات المرتبطة بملف سامي عنان تبدو صعبة، فالتدخل الخارجي لم يعد مطروحاً، وخصوصاً أن موقفه من جزيرتي تيران وصنافير جعله عملياً بعيداً عن الخليج، فيما لم يتبد أي مؤشر على إمكانية استفادته من ضغط كان متوقفاً من الولايات المتحدة أو غيرها من الدول الغربية.

وطبقاً لمصادر في القضاء العسكري، ثمة حالة من السرية مفروضة على التحقيقات مع الفريق، وقد أبلغ محامو دفاعه الذين حضروا معه التحقيقات، ضرورة أن يلتزموا الصمت، وألا يتطرقوا إلى أي تفاصيل عن القضية إلى وسائل الإعلام تجنباً لإحراج موكلهم، وضماناً لسير القضية التي تشهد تداخل عدة أطراف في الوقت الراهن. يأتي ذلك في وقت كلفت فيه الدولة المصرية «هيئة الاستعلامات» العمل على الترويج للمواد القانونية التي تم بموجبها احتجاز عنان وإحالاته إلى المحاكمة، وتأكيد أن الدولة المصرية تلتزم القوانين.

أما «الهيئة الوطنية للانتخابات»، فسارعت إلى التطبيق المباشر للإجراءات التي أرادتتها الأجهزة الأمنية، فشطب اسم عنان من